



المؤخا
لدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

اليمن في التناولات البحثية والإعلامية الدولية

إعداد
وحدة الدراسات الميدانية

18 أبريل - نيسان | 2023

العدد 17

الجمهورية اليمنية - محافظة تعز - +967715605560

تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336

WWW.MOKHACENTER.NET

@MOKHACENTER





مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

اليمن في التناولات البحثية والإعلامية الدولية

18 أبريل - نيسان | 2023

نشر معهد (بروكينز) الأمريكي للدراسات، بتاريخ 3 مارس/ آذار، تقريرًا مطوِّلاً، لكبير الباحثين، «بروس ريدل»، بعنوان «أزمة جيمي كارتر المنسية في اليمن»، قال فيه: يُذكر «جيمي كارتر» بأنَّه الرئيس [الأمريكي] الذي واجه سقوط الشَّاه، وأزمة الرهائن في إيران، وهي تحديات صعبة للغاية، شعر العديد من الأمريكيين أنَّه فشل في التعامل معها بفاعلية. ويتجاهل هذا الرأي نجاحاته العديدة في السياسة الخارجية، وفي مقدمة ذلك الأزمة المنسية في اليمن، حيث هزم محاولة شيوعية مدعومة من الاتحاد السوفيتي للإطاحة بالنظام الموالي للغرب في شبه الجزيرة العربية؛ موضحاً أنَّه اليمن كان -في السبعينيات- مُقسماً بين الشَّمال الذي كان يحكمه الديكتاتور العسكري علي عبد الله صالح، والجنوب الذي كان تحت سلطة الحزب الشيوعي المسئول عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وتمزَّق الشيوعيون بسبب الاقتتال الداخلي مع الجناح المتشدّد من المسئولين المتطرفين. ففي 24 فبراير/ شباط 1979م، ردَّ على غارة صغيرة من الشمال، ربَّما لم يأذن بها «صالح»، شنت قوَّات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اجتياحاً واسع النطاق عبر الحدود مع الشمال؛ إذ كان اليمن الجنوبي -حينها- يتمتع بتفوق عسكري جوي، بفضل المساعدة الكبيرة من روسيا وألمانيا الشرقية، حيث كان لدى السوفييت (1.000) مستشار وخبير عسكري في الجنوب، بالإضافة إلى وجود (800) جندي كوبي يساعدون الجنوب.

كانت الدبابات الجنوبية على وشك الاستيلاء على مدينة تعز، العاصمة السابقة للشمال، وهو ما كان سيشكل ضربة قاصمة لـ«صالح». وفي 8 مارس/ آذار 1979م، قصفت القوات الجوية الجنوبية صنعاء (العاصمة الجديدة)، وبعد يومين داهمت ميناء الحديدة الرئيس، ما اضطرَّ «صالح» إلى مناشدة واشنطن وبغداد والرياض طلبًا للمساعدة.

جاء ردُّ الرئيس «كارتر» على هذا الطلب بشكل حاسم، حيث كانت فترة حرجة لـ«كارتر»، فقد فرَّ شاه إيران لتوّه من طهران، وكان الرئيس «كارتر» متوجِّهًا إلى القاهرة لمحاولة إنهاء اتفاق السلام المصري الإسرائيلي. رأى «كارتر»، ومستشاره للأمن القومي، زبيغنيو بريجنسكي، أنَّ هجوم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على اليمن الشمالي بمثابة اختبار سوفيتي وكوبي لمدى عزم الرئيس الأمريكي على الدفاع عن حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط؛ فكان الردُّ أنَّه أرسل ثمانية عشر مقاتلة أمريكية من طراز (F-5)، لمحاربة القوات الجوية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ونظرًا لعدم وجود طيارين مدربين في اليمن الشمالي على مقاتلات (F-5)، طلب «كارتر» من تايوان إرسال (80) طيارًا، وطواقم جوية، لتشغيلها وصيانتها، كما وافقت المملكة العربية السعودية على دفع تكاليف الطائرات والأطقم، وكذلك الدبابات والمدفعية، وغيرها من المعدات، لليمن الشمالي، والتي تصل إلى (300) مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى إرسال العراق أطقم دفاع جوي للمساعدة في حماية صنعاء، بينما قامت البحرية الأمريكية باستعراض قوَّاتها في البحر الأحمر، من خلال نشر عدَّة سفن حربية.

كما استخدم العراق نفوذه السياسي لتأمين وقف إطلاق النار، وفي 20 مارس/ آذار 1979م، ووقع الجانبان (الشمالي والجنوبي) في الكويت على اتفاق لوقف إطلاق النار، ووعدا بالوحدة السلمية، ولم يحدث ذلك؛ غير أن التدخل العربي لإنهاء الأزمة اليمنية وتدفع المساعدات الأمريكية إلى الشمال أضعف قوة الراديكاليين الجنوبيين في عدن. وفي عام 1980م، لجأ الزعيم الشيوعي الجنوبي، عبدالفتاح إسماعيل، إلى المنفى الطوعي في موسكو.

بعد سنوات عديدة، قام «كارتر» بزيارة إلى اليمن، ووصفها بأنها كانت أروع دولة زارها على الإطلاق، حتى أنه جرّب مضغ القات، الذي يمضغه معظم اليمنيين. وأسهم موقف «كارتر» الحاسم في عام 1979م في جعل بقاء «صالح» في السلطة ممكناً، ومنع الاتحاد السوفيتي من الهيمنة على شبه الجزيرة العربية.

كيف يقرأ الباحثون الأمريكيون تأثير الاتفاق السعودي الإيراني:

تحت عنوان «كيف سيقراً خبراء مركز كارنيغي تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على مجالات تخصّصهم؟»، نشر مركز كارنيغي الأمريكي، استطلاعاً أجراه الكاتب «مايكل يونغ»، بتاريخ 16 مارس/ آذار، نسب فيه إلى مدير برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، عمرو حمزاوي، قوله: إنّ تنامي الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اكتسب ما يشبه فعل «المعمودية السياسية»، أو «الإعلان الأول» عنه، إذ أفضت وساطة الدبلوماسيين الصينيين إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

منظوراً إليه من منطقةتنا، ترثب معظم القوى الإقليمية، وهي جميعاً تتمتع دون استثناء بعلاقات اقتصادية وتجارية وطيدة مع «بكين»، بالانخراط الصيني المتزايد في المساعي الرامية للتوصل إلى حلول سلمية لنزاعات المنطقة، وإرساء ترتيبات أمنية دائمة فيها. ويستحوذ هذا الأمر على أهمية خاصة، من جهة لكونه يأتي بعد عقد كامل (منذ عام 2011م)، تخلته حروب بالوكالة، ونزاعات أهلية، وصراعات حدودية مديدة، فشلت الجهود الأمريكية والأوربية في إنهاؤها. موضحاً أن الوساطة الصينية بين السعودية وإيران تقف عنواناً على أول تدل منفرد لقوة كبرى، غير الولايات المتحدة الأمريكية، منذ انتهاء الحرب الباردة، في عام 1990م، لإعادة ترتيب أوراق الشرق الأوسط الأمنية واحتواء صراعات المنطقة.

إلى ذلك، قال الباحث الأول في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «آرون ديفيد ميلر»: لقد ثبت أن وزير الخارجية السعودي السابق، سعود الفيصل، أصدر تصريحاً نافذ البصيرة، حين قال ممازحاً -في إحدى المرّات: إن السعودية لم تعقد زواجاً كاثوليكيّاً مع الولايات المتحدة، بل زواجاً إسلامياً يسمح بتعدّد الزوجات. فالمملكة لا تريد الطلاق من واشنطن، بل ترغب فقط بإقامة علاقات مع دول أخرى. وتجلّى هذا التصريح لسعود الفيصل بأبهى صورته في الوساطة الناجحة التي أدتها الصين مؤخراً، وتكللت بإبرام اتفاق مصالحة بين إيران والسعودية. لكن نظراً إلى العداوة الطويلة بين طهران والرياض منذ عقود، قد يكون تأثير الاتفاق أقل بكثير مما يبدو عليه للوهلة الأولى، أي أنه قد يشكّل تغييراً جزئياً، تجاري الطابع، بدل أن يكون تغييراً جذرياً تحوّلانياً في علاقاتهما.

وأوضح أنه -رغم ذلك- فالاتفاق ينطوي على تأثيرات ثلاث بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية؛ أولاً: أدى قرار الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتقليص انخراطها في المنطقة، أو في أفضل الأحوال إعادة توجيه أولوياتها نحو منطقة المحيط الهندي، إلى إفساح المجال أمام الصين وروسيا لاغتنام فرص جديدة. ثانياً، تواجه الولايات المتحدة حالياً واقع أن للصين أوراقاً ضعيفة في الشرق الأوسط، إنما تلعبها ببراعة، محاولة تحقيق مصالحها. وثالثاً، قد يؤدي الاتفاق السعودي الإيراني إلى تهدئة وتأثر التوتر في اليمن، ما يشكل نقطة إيجابية للسياسة الأمريكية. لكن من المرجح أن يقوِّض في الوقت نفسه الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لعزل إيران في المنطقة.

وقال الباحث الأول في مؤسسة كارنيغي، كريم سجادبور: إنَّ الاتفاق الذي أبرم لاستئناف العلاقات بين السعودية وإيران، بوساطة صينية، يشكّل على الأرجح الحدث الدبلوماسي البارز الأول من نوعه في الشرق الأوسط، في مرحلة ما بعد الانكفاء الأمريكي. وكما أخبرني أحد الوزراء العرب: «إنَّ القصة الأهم، لا تتمحور حول الخطوة التي أقدمت عليها السعودية وإيران اليوم، بل حول حجم النفوذ الكبير الذي أصبحت تتمتع به الصين في المنطقة».

الصفقة السعودية-الحوثية لن تجلب سلاماً دائماً في اليمن:

تحت هذا العنوان، نشر معهد الشرق الأوسط للسلام، في واشنطن، مقالاً للباحثة اليمنية، ندوى الدوسري، بتاريخ 27 مارس/ آذار، قالت فيه: إنَّ الاتفاق الأخير لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران عزَّز الأمل لدى القادة الغربيين، وبعض مراقبي اليمن، في أنَّه يمكن أن يساعد في إنهاء الحرب في اليمن، والتي تدعم فيها طهران والرياح أطرافاً متعارضة فيه. وذكرت أنَّ المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، «هانس غرونديبرغ»، الذي أمضى معظم وقته العام الماضي في زيارة طهران والرياح وأبو ظبي ومسقط، طلب من قادة اليمن «اغتنام الفرصة التي يوفرها هذا الزخم الإقليمي والدولي لاتخاذ خطوات حاسمة نحو تحقيق مستقبل أكثر سلاماً».

وأوضحت أنَّه برغم ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يضرَّ أكثر ممَّا ينفع، إذا ما كانت أفعاله مدفوعة بالأمل واليأس بدلاً من القراءة المتأنية للواقع على الأرض. ويجب ألاَّ يكون اليمن كبش فداء لتحسين العلاقات بين إيران والسعودية، أو يُنظر إليه على أنَّه فرصة لإحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م. وأنَّه بدلاً من ذلك، يجب فهم اليمن من خلال ديناميكياته الداخلية، وكيفية تشابكها مع ديناميكيات الجهات الإقليمية الفاعلة.

وعلى عكس الجهات الفاعلة الأخرى في اليمن، استفاد الحوثيون من الدعم العسكري المباشر من إيران و«حزب الله»، على شكل أسلحة وتدريب وتوجيه ساعد في بناء قدراتهم الحربية النظامية وغير النظامية. لقد استفادوا أيضاً من افتقار «التحالف» السعودي للاستراتيجية، والتناقضات، بالإضافة إلى حملة المناصرة المناهضة للحرب التي فرضت ضغوطاً شديدة على الحكومات الغربية و«التحالف» السعودي لإنهاء الحرب.

وأوضحت أنه من الصعب التنبؤ بما سيحدث بعد التقارب الإيراني السعودي، لكن لا يبدو أن سيناريو السلام في اليمن يلوح في الأفق، ومن المرجح أن يستأنف الحوثيون حملتهم العسكرية للسيطرة على اليمن عاجلاً أم آجلاً. وأن السيناريو الذي يتحالف فيه السعوديون مع الحوثيين لتقويض نفوذ الإمارات في الجنوب ليس خارج نطاق الاحتمال. وقد تبدو الصفحة مع إيران والمبادرات مع الحوثيين إيجابية على الورق، من منظور الدبلوماسية الدولية، لكن في الواقع استغلت إيران الإرهاق السعودي في اليمن وركزت أكثر على بناء الدعم الدبلوماسي والسياسي للمساعدة في تطبيع موقف الحوثيين داخل المجتمع الدولي.

خيارات الكونغرس الأمريكي لدفع جهود السلام في اليمن:

في تقرير لها عن «خيارات الكونغرس الأمريكي لدفع جهود السلام في اليمن»، نشرت مؤسسة راند الأمريكية للدراسات، تقريراً، للباحثان، «دانيال إيجل» و«تريفور جونستون»، بتاريخ 29 مارس/ آذار، قالت فيه: إن الكونغرس الأمريكي شارك بنشاط في السياسة الأمريكية تجاه اليمن، منذ خريف 2015م، أي بعد أشهر قليلة من بدء الحرب الأهلية في اليمن. وركزت هذه المشاركة على ضمان أن تساعد الولايات المتحدة في تقليل الخسائر المدنية التي تتسبب فيها قوات «التحالف» الذي تقوده السعودية في اليمن، وحماية تدفق المساعدات الإنسانية، وتقديم دعم دبلوماسي لإنهاء الصراع في اليمن.

وذكر التقرير أن إدارة «بايدن» التزمت حيال الأزمة اليمنية بسياسة تتوافق على نطاق واسع مع هذه الأهداف، حيث أكد وزير الخارجية الأمريكي، «أنطوني بلينكين»، في مكالمة الأخيرة مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، أن الولايات المتحدة تدعم حلاً دبلوماسياً للصراع، يضمن يمناً موحّداً مستقرّاً، خالٍ من النفوذ الأجنبي.

وقالت «مؤسسة راند»: خلصنا في دراستنا إلى أن السلام الدائم يتطلب تلبية احتياجات اليمن الأكثر إلحاحاً، مع العمل بالتوازي لتطوير المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأمنية في اليمن. بالإضافة إلى الالتزام المستمر بالمساعدة الإنسانية.

مؤكدة أن هذا النهج يشير إلى أن الكونغرس يمكن أن يركّز جهوده في ثلاث اتجاهات للمساعدة في بناء سلام دائم في اليمن، وهي:

1. الإصلاح الاقتصادي وبناء المؤسسات العامة، حيث إلى جانب المساعدة الإنسانية، يمكن للالتزامات دعم التنمية الاقتصادية أن تفعل الكثير لمعالجة المظالم الاقتصادية التي قوّضت الاستقرار في اليمن، ويمكن أن تكون هذه الالتزامات أداة فعالة لدعم هذه الإصلاحات المطلوبة.

2. التمكين والاستثمار في هياكل الحكم المحلي، إذ أظهرت الدراسة أهمية الحرمان السياسي في صعود الحوثيين، وفي الانقسامات السياسية داخل حكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دولياً. وأن لليمن تاريخ طويل من الحكم المحلي، وقد يكون البرنامج الأمريكي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية أداة قوية لدفع بناء المؤسسات السياسية في اليمن من القمة إلى القاعدة.

3. ضمان أمن المواطنين اليمنيين، فعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية الجديدة أشارت إلى عدم استعدادها لإلزام القوات الأمريكية، فإن التعاون الأمني يوفر خياراً بديلاً، وقد تركّز الجهود على الأمن الحدودي والبحري للمساعدة في ضمان استقرار اليمن، وخلوّه من النفوذ الأجنبي. ومن المرجح أن تواجه عملية التدقيق القياسية تحديات في فرز الميليشيات والقوات البديلة التي قد يتم دمجها في قوات الأمن اليمنية. ويمكن أن ينظر الكونغرس في الأحكام القانونية للمساعدة في تبسيط هذه العملية على الرغم من أنه قد يرغب في توخي الحذر لتجنب التضحية بالمساءلة والعناية الواجبة في هذه العملية.

وخلُص التقرير إلى أنه نظرًا للصعوبات التي تواجه المصالحة الوطنية في اليمن، يمكن أن تركز هذه البرامج أولاً على الأجزاء الجنوبية من اليمن، التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا. وبموجب هذا النهج التدريجي، يمكن أن توفر هذه الإصلاحات حافزاً قوياً لمشاركة الحوثيين في العملية السياسية على المستوى الوطني. وبينما لا يزال المجتمع الدولي، بقيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة، مهتماً لحلّ النزاع وإحلال سلام دائم في اليمن، فإنّ مشاركة القيادة الأمريكية ضرورية، وقد فاتها بشدة خلال السنوات القليلة الماضية. ويمتلك الكونغرس الأمريكي الأدوات اللازمة للمساعدة في تشكيل هذا الجهد، ويمكن أن يلعب دوراً مهماً في إنهاء الصراع وتحقيق الاستقرار في اليمن.

المخا
للدراستات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies



الجمهورية اليمنية - محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336

WWW.MOKHACENTER.ORG

Facebook Twitter Instagram Telegram @MOKHACENTER

